هل يجرؤ موظفو التموين..

المحافظ يكلف التموين بضبط تهريب المازوت إلى السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

تجاوباًص مع ما نشرته «الوطن» حول ظاهرة انتشار سيارات المازوت غير الشرعية في أحياء وشوارع السويداء وبيعها المازوت المهرب وغير المكرر علانية، في غياب أي رقابة أو محاسبة، طالب محافظ السويداء رئيس اللجنة المركزية للمحروقات ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تنظيم الضبوط اللازمة أصولاً لمادة المازوت المخالفة وتسيير دوريات ومصادرة المادة المهربة.

وبقدر ما تتضح الإيجابية في هذا القرار ظاهريا إلا أنه لابد من التوقف مطولاً عند كيفية تطبيقه وخاصة أن القرار حمل عناصر مديرية التجارة الداخلية مسؤولية تنظيم الضبوط وتسيير الدوريات من دون ذكر لأي مؤازرة من الجهات المعنية في المحافظة والتي تقع عليها مسؤولية منع وصول المادة المهربة إلى شوارع المدينة وأحيائها بسبب انعدام وجود الرقابة المطلوبة والمتابعة من تلك الجهات.

ويبقى السؤال كيف يمكن لعناصر دوريات التموين وبعد إجراء الضبوط التموينية اللازمة للمادة المهربة من مصادرتها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مهربيها، وجميعنا يذكر ما تعرض له عناصر الضابطة التموينية سابقاً في ساحة المحافظة من إهانات وضرب وتكسير لمجرد محاولتهم تسجيل ضبوط تموينية لضبط الأسعار، في ظل غياب دعم أي جهة من الجهات ومؤازرتهم أو حتى تأمين سلامتهم، فهل تستطع ضابطة التموين مواجهة أولئك المهربين من دون تأمين حماية أو مؤازرة من الجهات المعنية في المحافظة أم إن القضية هي مجرد ترحيل للمسؤوليات فقط؟

ارتفاع الأسعار يحول التسوق إلى «تشوف»

٥٢١ ضبطاً و١٨ إغلاقاً

| طرطوس - محمد حسين

ما بين مطرقة ارتفاع الأسعار وسندان تدني مستوى الدخل أصبح المواطن ضحية الغلاء المستشري في الأسواق بعيداً عن كل حسيب ورقيب وتحولت عادة (التسوق) إلى (تشوف) لمن اعتاد زيارة الأسواق. وفوق كل ذلك لا يبدو أن الأمور تقف عند هذا الحد بل تعدتها إلى ارتفاع جنوني إضافي للأسعار وعدم الإعلان عنها والتلاعب بالمواصفات وما إلى ذلك مما أفرزته وتفرزه حركة السوق السوداء.. فما الإجراءات التي قامت وتقوم بها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس؟! بين رئيس دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس أن عدد الضبوط الكلية خلال شهر شباط بلغ ٣٩١ ضبطاً منها ٢٠٩ ضبوط تسوية ودفع غرامة و١٨٢ ضبطاً محالاً للمحكمة. على حين بلغ عدد العينات المسحوبة ١٣٠ عينة تبين أن ١٥ عينة منها مخالفة وبالتالي يكون مجموع الضبوط العدلية والعينية ٥٢١ ضبطاً.

وأوضح رئيس دائرة حماية المستهلك أن عدد الإغلاقات بلغ ١٨ إغلاقاً منها ١٢ لمعتمدي غاز ومحطتي محروقات ومخبز تمويني لمدة شهر ومحل لتعبئة المواد الغذائية لمدة شهر أيضاً.

كما بلغ عدد الإحالات موجوداً ٣ حالات وبلغت كمية الدقيق التمويني المصادر ٣٩٧٥ كغ. مبيناً أن الضبوط توزعت على عدم الإعلان عن الأسعار وعدم وجود فواتير ١١٠ ضبطاً نظامياً إضافة للتلاعب بالمواصفات ٣٩ وضبوط المحروقات ١٥ وضبوط الأفران ٤٢ والاتجار بالدقيق ٢ وبيع مواد الإغاثة حالة واحدة ورفض التعامل بالمنتج الزراعي في سوق الهال عدد ١٩ وعدم الإعلان عن الأسعار للألبسة عدد ١٧.

هل هكذا يكون القدوة؟

مدير عام كهرباء درعا يسرق كهرباء

| درعا- الوطن

يفترض أن يكون المتربعون على أعلى هرم إدارة الدوائر والمؤسسات والشركات العامة أفضل المثال والقدوة في تطبيق القوانين والأنظمة النافذة، إذ لا يعقل من مدير الدائرة الذي يتابع ويراقب الموظفين لديه ويحثهم على ضرورة الالتزام بالأنظمة ويحاسبهم على ارتكاب أي مخالفات لها وكذلك الذي يزاود وينظر في كل فعالية تخص عمل دائرته على ضرورة أن يمتثل المواطن لتلك الأنظمة، أن يكون هو أول من يرتكب المخالفات، والواقعة التي نسوقها هنا وفقاً لمصادر مطلعة ومن قلب الشركة تبين أن مدير عام شركة كهرباء درعا أجبر أحد العاملين لديه (و. ا) على القيام بقصر المداخل مع المخارج العائدة لعداد المنزل الذي يقطنه وهو ما يؤدي إلى عدم صرف العداد للطاقة المستجرة، وبالطبع بعد تنفيذ مخالفة الاستجرار غير المشروع هذه قام العامل بإعادة ختم العداد لإبعاد أي شبهة عن حدوث تلاعب به عند حضور قارئ العدادات أو الضابطة العدلية المختصة من الشركة، لكن هذه السرقة لم تمر على الضابطة العدلية المتمرسة بالعمل ولديها خبرة في ملاحظة أي حالات تلاعب، حيث اكتشف أحد عناصرها (ج. أ) المخالفة كما لاحظ العنصر تزويد منزل المدير من خليتين لتلافي التقنين وأيضاً من خارج العداد أي استجرار غير مشروع ونظم الضبط اللازم، لكن المدير عندما علم بالأمر أحضره إلى مكتبه محاولاً الضغط عليه وإجباره على إتلاف الضبط، وما كان من العامل خوفاً من المدير إلا أن أتلف الضبط بالفعل وتأكدت لنا مجمل المعطيات السابقة من مسؤولي دوائر في الشركة، حيث بيّن أحدهم أن المخالفة حدثت بالفعل والمدير العام هدد العامل بأنه سيجلب له الضرر إذا لم يتلف الضبط، وذكر آخر أن عامل الضابطة صور حتى المخالفة، وتبين من مصادر في الشركة أن مصالحة تمت بين المدير وعنصر الضابطة على وجبة غداء على حساب العامل (كلفته نحو ٢٣ ألف ليرة) لأنه أذنب بحق المدير، من جانب آخر هناك مخالفة بتطبيق برامج التقنين والزيادة الناتجة أحياناً عن عطل في بعض المناطق، وعلى سبيل المثال في الأسبوع الفائت حدث عطل في الصنمين والمتوافر من الطاقة الناتج عن عدم تزويد منطقة الصنمين تم تخصيص كمية منه بتوجيهات المحافظة للمخارج التي تغذي مشفى درعا الوطني وهو إجراء مشكور جداً لكون المشفى كانت بحالة استنفار على مدار الساعة وتقدم العلاج للجرحى نتيجة هجمات المجموعات الإرهابية المسلحة، لكن الباقي وزع بشكل غير عادل وبالاستفسار عن كيفية التوزيع حينها ذكرت مصادر مطلعة ومعنية بالأمر أن مدير الشركة اتصل بالمحطة وطلب من العاملين هناك تخصيص الحي الذي يقطن فيه بوقت إضافي في الوقت الذي كانت فيه أحياء أخرى تحصل على أقل من ساعتين قدوم للتيار أي أقل من حصتها الطبيعية وفق برنامج التقنين الذي يحدد ساعتي قدوم وأربع ساعات انقطاع وكل هذا يحدث وكأن الشركة ملك خاص يحق للمدير التصرف بها كما يشاء.

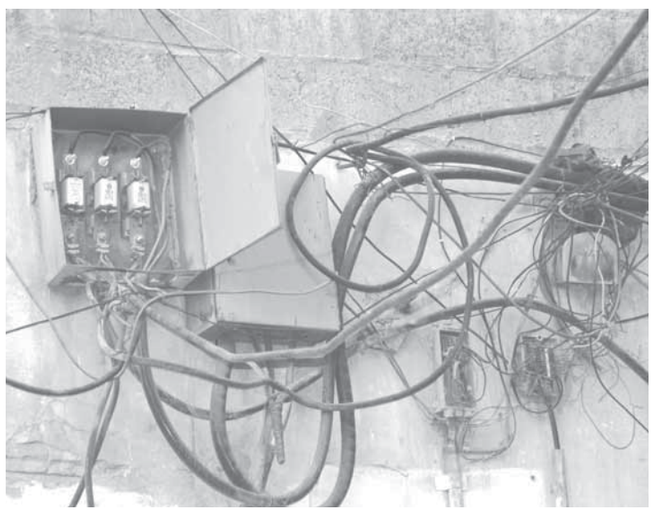

التربية تعلن عن ٨٦١٨ فرصة عمل جديدة

| محمود الصالح

أعلنت وزارة التربية عن حاجتها لإجراء مسابقة لتعيين ٨٦١٨ من المواطنين لديها من الفئة الأولى من حملة الشهادات المختلفة في مديريات التربية ووفق الأعداد المحددة في جداول المسابقة المعلنة في مديريات التربية وبالأجر المقابل لأجر بدء التعيين لحملة الإجازة الجامعية الواردة في جداول الأجور الملحقة بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته على أن يتم توزيع الشواغر المرصودة للمسابقة والمدرجة أدناه مناصفةً بين ذوي الشهداء وذوي المصابين بحالة العجز التام وباقي المتقدمين من الاختصاصات وفي حال عدم توفر نسبة ٥٠٪ من ذوي الشهداء وذوي المصابين بحالة العجز التام ممن تقدموا للمسابقة يصار إلى ملء الشواغر الفائضة من غير ذوي الشهداء ولكل محافظة على حدة.

واشترطت الوزارة في المتقدم للمسابقة توفر الشروط المحددة في المادة ٧ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، على أن تصدر الوزارة قراري قبول لكل محافظة على حدة، للمتقدمين المشمولين بأحكام القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠١٤ ولباقي المتقدمين.

تحدد فيهما أسماء المقبولين للاشتراك بالمسابقة، ومكان وموعد الامتحان التحريري المؤتمت ولكل محافظة على حده قبل ١٥ يوماً على الأقل من موعد الامتحان التحريري المؤتمت ويعلن عنه في لوحة الإعلانات والموقع الإلكتروني للوزارة.

دمشق تعيد إحياء منظومة «سرفيس تكسي» بتعرفة جديدة

ميداني لـ«الوطن»: أسطول النقل الداخلي انخفض إلى الثلث

| فادي بك الشريف

باءت محاولات محافظة دمشق بالفشل في إقناع أصحاب التكاسي ضمن العاصمة بالتقدم لمشروعها الخاص بـ«سيرفيس تاكسي» مع قناعة المحافظة حسب تأكيد مصادر الوطن ضرورة تطبيق المشروع رغم العقبات وظروف الأزمة وتأثيراتها.

وعلى الرغم من استعصاء كل الإجراءات الحكومية المتخذة للتخفيف من وطأة معاناة المواطن يومياً في رحلة انتظار السرفيس وباصات النقل الداخلي، أو الاضطرار لركوب التاكسي، وما يتعرض له المواطنون من استغلال كبير يمارس من أصحاب التكاسي جراء عدم التقيد بالتعرفة والالتزام بالعدادات.

إضافة إلى عدم التزام باصات النقل الداخلي الخاصة بالخطوط وعدد الباصات المتوافر في كل خط من الخطوط، وخاصة خط شارع الثورة– السومرية، مطالبين بضرورة تدخل المحافظة أو شركة النقل الداخلي العامة بطرح عدد من الباصات على هذا الخط، أو وضع حد للتجاوزات الحاصلة واتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

وأضاف المواطنون: إن محافظة دمشق باتت عاجزة فعلاً عن طرح أي إجراءات ناجعة، فهي حسب تعبيرهم لم تعالج مشكلات النقل، بل فقط توصّف الأمر الواقع وأنها تكتفي بالحديث عن الازدحام الكبير الحاصل كمن يضغط على الجرح ليولد وجعاً أكبر يضاف إلى هموم المواطنين.

وعن الموضوع أكد عضو المكتب التنفيذي لشؤون النقل في محافظة دمشق هيثم ميداني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن النزوح للعاصمة دمشق من المحافظات، نتيجة الأعمال الإرهابية، تسبب في خلق الازدحامات التي نراها كل يوم على الخطوط، مع ازدياد عدد المواطنين إلى الضعف.

وبين ميداني أن أسطول النقل الداخلي انخفض إلى الثلث، في ظل وجود ١٢٠٠ «سرفيس» حالياً، تعمل على ٥٢ خطاً في العاصمة، و٤٢٠ باص نقل داخلي خاصاً، وباصات الشركة العامة للنقل الداخلي، مشيراً إلى وجود أكثر من ٣٠ ألف تاكسي تعمل حالياً بدمشق.

كما بين عضو المكتب التنفيذي أن المحافظة تسعى حالياً لإعادة إحياء مشروع «سرفيس تكسي» وذلك من خلال دراسة جديدة للتعرفة، مضيفاً: إن تحديد التعرفة السابقة بـ٥٠ ليرة، لم يقنع ويلق الرضا لدى أصحاب التكاسي، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع تعرفة جديدة قريباً بهدف الاستفادة من التكاسي الموجودة.

وقال ميداني: إن الكثير من السيارات تطبق هذا المشروع ولكن بشكل عشوائي غير منظم، ما يتطلب وجود ضوابط أكبر، وأنه سيتم بعد استكمال كل الإجراءات، دعوة أصحاب سيارات التاكسي للتسجيل مجدداً بمنظومة «سرفيس تكسي»، عبر خطوط سير منتظمة للسيارات لتسهم بالتخفيف من أزمة النقل بدمشق.

ودعا ميداني أي مواطن للشكوى على أي مخالفة، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

تخفيض ٢٠٪ من مخصصات القنيطرة من الطحين

| القنيطرة - الوطن

يبدو أن وزارة التجارة الداخلية تريد أن تحدد كمية الخبز التي تأكله كل عائلة وذلك من خلال تحديد كميات الدقيق لكل محافظة ورغم عدم معارضتنا لهذا الأمر انطلاقاً من أن التنظيم أساس النجاح، إلا أنه ومن خلال لحظ الكميات التي حددتها الوزارة لمحافظة القنيطرة نجد أن الكميات المخصصة انخفضت نحو ثلاثة آلاف طن عن العام الماضي وكأن عدد السكان انخفض على الرغم من تزايد التعداد السكاني نتيجة حالة الأمان التي تعيشها المحافظة وتجمعاتها.

واللافت في الأمر هو احتساب مخصصات مخبز جديدة الفضل الاحتياطي من مخصصات محافظة القنيطرة الذي يشكل وحده نصف مخصصات المحافظة رغم أن إنتاج المخبز يذهب إلى أبناء القنيطرة وريف دمشق، ولو أن الوزارة قامت بتخطيط مناسب لكانت خصصت مخبز الفضل من مخصصات محافظة ريف دمشق، على حين إن تقيد المحافظة بكميات محددة والطلب إليها الالتزام سيدفع الجهات المعنية إلى إصدار قرار بتحديد الكمية التي يجب أن يحصل عليها المواطن، الأمر الذي سيؤدي إلى الازدحام أمام مخابز القنيطرة لأن المواطن سيحضر معه ابنه أو مرافقاً له حتى يستطيع الحصول على حاجته، علماً أن ما نسبته ٨٠ ٪ من العاملين في المحافظة مقيمون في تجمعات دمشق وريفها إلا أنهم يحصلون على احتياجاتهم من الخبز من أفران القنيطرة.

وبناءً على تحديد الوزارة لمخصصات القنيطرة من مادة الدقيق لهذا العام بنحو ١١٥٦٨ طناً عقد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر اجتماعاً للجنة توزيع المخصصات السنوية للدقيق التمويني في المحافظة ولتوزيع المادة على الأفران والمخابز الآلية والاحتياطية ومخابز القطاع الخاص.

وأكد عبد القادر توفر كل مستلزمات إنتاج الرغيف في مخابز المحافظة من طحين وخميرة ومازوت، داعياً أعضاء اللجنة إلى تشديد الرقابة التموينية على عمل الأفران وتقديم تقارير دورية عن الكميات المستهلكة من مادة الدقيق لمنع أي تجاوزات.

وطالب محافظ القنيطرة مديرية التجارة الداخلية بتكثيف الدوريات على كوات بيع الخبز ومتابعة احتياجات المخابز على أرض المحافظة والفرن الاحتياطي في تجمع جديدة عرطوز الفضل في ريف دمشق من الطحين ومستلزمات الإنتاج.

بدوره عضو المكتب التنفيذي محمد الجبر أشار إلى أن أفران القنيطرة تقوم بالبيع المباشر للمواطنين أو عن طريق المعتمدين، إضافة إلى تزويد عدد من قرى محافظة ريف دمشق بمادة الخبز عن طريق معتمدين مرخص لهم بموجب موافقات الجهات المعنية، مبيناً أن حاجة الفرنين الاحتياطي والآلي من الدقيق تقرب من ٢٠ طناً يومياً أما مخبز الفضل فحاجته نحو ١٦ طن يومياً.

يذكر أن محافظة القنيطرة استهلكت من مادة الطحين خلال العام الماضي نحو ١٤٢٠٦ أطنان استهلك منها المخبز الآلي ٣٢٦٣ طناً والاحتياطي ٣١٩٨ طناً، على حين إن المخبز الاحتياطي بتجمع جديدة عرطوز الفضل استهلك ٦١٨٢ طناً من الطحين، أما المخابز الخاصة على أرض القنيطرة فاستهلكت من الطحين ١٥٦٣ طناً.

السياحة تحضر لإطلاق شركة خدمات سياحية بمعايير عالمية

| الوطن

ناقش وزير السياحة المهندس بشر يازجي في لقائه وفد رجال الأعمال السوريين المغتربين في دولة الكويت إقامة عدة مشروعات استثمارية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وعملية إعادة الإعمار.

وأكد يازجي أن تضحيات أبطال الجيش العربي السوري وإرادة الشعب السوري في الحياة وتاريخ وحضارة سورية هم التحدي الأكبر والركيزة التي ننطلق منها لإعادة الإعمار وتنشيط القطاع السياحي والاقتصادي، مبيناً أهمية المشروعات الاستثمارية ولا سيما في ظل تزايد القدوم السياحي حيث تعمل الوزارة على عدة محاور أهمها إطلاق مشروعات استثمارية برؤية جديدة، التخطيط لمدينة سياحية كاملة، مناطق سياحية حرة، الترويج لإظهار جمال سورية ونبض الحياة فيها، التحضير لإطلاق شركة تقدم خدمات سياحية وفق المعايير العالمية.

كما أكد وفد المغتربين السوريين أن سبب هذه الزيارة المشاركة في انتصارات سورية ولا سيما محافظتي حلب وتدمر، إضافة إلى بحث إقامة عدة مشروعات تخدم المواطنين وهذه هي نقطة البداية وستكون هناك عدة زيارات للمحافظات ودراسة الفرص الاستثمارية عن قرب وهذه رسالة للجاليات السورية كافة أن هذا البلد الرائع لنا وينتظرنا.